الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4815 | الأحد | 22 شعبان 1445 هـ | 3 مارس 2024 م | السنة السادسة عشرة

مجلس التعاون الخليجي يدعو لحل شامل لأزمة السودان

«لا نملك أسلحة ثقيلة».. «الدعم السريع» يتهم الجيش السوداني بقصف المدنيين

عناصر من الجيش السوداني

«وكالات» : نفى عمّار الصديق، عضو المجلس الاستشاري الخارجي لقائد قوّات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، قصف قوات الدعم المدن السكنيّة، قائلا إن هذه القوات لا تملك سلاحا ثقيلا لفعل هذا، ملقيا باللوم في ذلك على قوات الجيش، التي اتهمها أيضا بتجنيد أطفال بينما دفع الاتهام ذاته عن قوات حميدتي.

وكان مفوّض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك قد ذكر في بيان الجمعة، أنّ مكتبه تلقى تقارير تشير إلى تجنيد قوات الدعم السريع مئات الأطفال في إقليم دارفور، وقال إن الأمر ذاته فعله الجيش السوداني أيضا في شرق البلاد.

وحذّر تورك من أن هذه الممارسات «تشكّل انتهاكا صارخا للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة» وقال إن هناك أيضا مخاوف حقيقية من أن يؤدّي تسليح المدنيين في السودان إلى «تشكيل ميليشيا مدنيّة مسلحة غير خاضعة لرقابة محددة، مما يزيد من فرص انزلاق السودان إلى دوّامة حرب أهليّة طويلة الأمد».

لكنّ الصديق رفض في تصريح خاص لوكالة أنباء العالم العربي (AWP) اتهامات فولكر لقوات الدعم السريع، التي قال إنها نفت تلك الاتهامات في أكثر من تصريح وفي أكثر من مناسبة، ملقيا بها على الجيش.

وأضاف «وجدنا تقارير كثيرة وشواهد كثيرة ومقاطع فيديو تبيّن أن عددا كبيرا من الأطفال وصغار السن منخرطون في معسكرات الاستنفار الشعبية التي دعا لها قائد الجيش السوداني عبد الفتّاح البرهان ودعا إليها الجيش وقيادات الحركة الإسلامية».

كما نفى استخدام قوات الدعم السريع أسلحة ثقيلة في مناطق مدنيّة، قائلا «في مناطق سيطرة الدعم السريع... القصف الجوي العشوائي الذي تقوم به القوات المسلّحة عبر الطيران خلّف ضحايا كثيرين، قتلى وجرحى، نساء وأطفالا، ولم يكن من ضمن القتلى مثلا عدد كبير من الجنود. للأسف الشديد، أغلب الضحايا كانوا من النساء والأطفال».

وتابع «القصف المدفعي من كرري إلى مناطق وأحياء غرب أم درمان... القصف الجوي في الضعين وفي نيالا وفي الجزيرة وفي جنوب الخرطوم. طبعا أكيد آثار القصف الجوي كثيرة جدا، خاصة القنابل المستخدَمة وبعض الأسلحة المحرّمة واسعة الضرر والانتشار حتى بعض المستشفيات لم تسلم من القصف المدفعي وقصف الطيران».

أضاف «الدعم السريع لا يمتلك أسلحة ثقيلة، (بل) يمتلك مضادات طيران، وأكثر الأسلحة موجّهة نحو المسيّرات ونحو الطيران ونحو تجمّعات الجيش، لأن الدعم السريع يُحاصر الجيش في مناطق معروفة ومحدودة؛ لذلك، فإن الدعم السريع قصفه يكون مركزا في معسكرات الجيش التي تتم محاصرتها من قبل الدعم، سواء في بابنوسة أو في المهندسين ووادي سيدنا».

وأردف قائلا «ردّ الجيش دائما يكون في المناطق السكنيّة والأحياء، بغرض استهداف قوات الدعم السريع، لأنها منتشرة في مناطق كثيرة؛ لكن للأسف هذا القصف العشوائي يُحدث ضررا كبيرا جدا بالمدنيين وبالمباني وبالأعيان المدنية».

ومنذ اندلاع الصراع الدائر في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع منذ منتصف أبريل الماضي، يتبادل طرفاه الاتهامات بشأن استهداف المناطق السكنيّة والتسبب في سقوط قتلى وجرحى من المواطنين العزل، وبينهم نساء وأطفال.

وكان تورك قد صرّح في بيانه بأن ما لا يقلّ عن 14 ألفا و600 شخص قتلوا و26 ألفا آخرون أصيبوا جرّاء الصراع الدائر في السودان منذ أكثر من عشرة أشهر، وحذّر من أن حياة السودانيين تحوّلت إلى ما وصفه بالكابوس المستمر، مؤكدا أن الأرقام الفعليّة للقتلى والجرحى أعلى من ذلك بكثير، بحسب وصفه.

وذكر البيان أنّ الحرب في السودان استخدمت فيها «أسلحة ذات تأثير واسع النطاق حتى في المناطق الحضريّة المكتظّة بالسكان، والتي يتم إطلاقها من الطائرات المقاتلة والمسيرات والدبّابات».

وردا حول ما إذا كان تشكيل لجنة تحقيق دولية يُمكن أن يؤدّي إلى الكشف عن حقيقة ما جرى في الحرب، قال الصديق «بالطبع... ظلت قيادة الدعم السريع تدعو المجتمع الدولي والمنظمات للتحقيق، ورحّبت بأي مسؤولين في تحقيق أممي يأتون من قبل هذه المنظمات للتحقيق على الأرض».

لكنه أردف قائلا إن «العراقيل التي يضعها مسؤولون في بورتسودان ومسؤولون في الجيش وقادة الجيش ومسؤولوه المتمثلة في عدم تسهيل عبور ووصول هؤلاء المسؤولين المعنيين بالتحقيق، سواء عبر التأشيرات أو تسهيل وصولهم إلى بورتسودان أو الموافقات على هذه المنظمّات أو استهداف بعض المنظمات التي كانت عاملة في السودان» أدّت إلى تعطّل التحقيق، بحسب وصفه.

واعتبر أن تلك المعوّقات التي تحدّث عنها «أدّت إلى تعليق هذه المنظمات عملها في السودان، وظلّ غياب المعلومة الصحيحة وغياب التحقيق وفتح الباب لترويج كثير من الأكاذيب والادعاءات من قِبَل قادة الجيش».

من ناحية أخرى أكدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الحاجة الملحة لإيجاد حل شامل للأزمة السودانية، وحثت الأشقاء في السودان على ضرورة التهدئة، وتغليب لغة الحوار، وتوحيد الصف، والحفاظ على تماسك مؤسسات الدولة الوطنية ومنع انهيارها، والحيلولة دون أي تدخل خارجي في الشأن السوداني يؤجج الصراع ويهدد السلم والأمن الإقليميين.

جاء ذلك في البيان الذي ألقته هند عبد الرحمن المفتاح المندوبة الدائمة لدولة قطر لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، نيابة عن دول مجلس التعاون الخليجي، بصفتها رئيسا للمجموعة الخليجية، وذلك خلال «الحوار التفاعلي المعزز حول تقرير المفوض السامي عن السودان» المنعقد في إطار الدورة الـ55 لمجلس حقوق الإنسان.

وجددت المفتاح تأكيد دول مجلس التعاون على التزامها بالوقوف إلى جانب الشعب السوداني، ومواصلتها تقديم المساعدات الإنسانية والدعم والمساهمة في تخفيف معاناته، لكنها أعربت عن القلق العميق لدول المجلس إزاء معاناة الشعب السوداني من العنف والنزوح وانهيار الحقوق الأساسية للإنسان.

وأشارت إلى أن دول المجلس تشجع المحادثات التي تيسرها السعودية والولايات المتحدة والهيئة الحكومية الدولية للتنمية والاتحاد الأفريقي بين ممثلي القوات المسلحة السودانية وممثلي قوات الدعم السريع، التي استؤنفت في مدينة جدة السعودية في 29 أكتوبر الماضي.

كما عبرت عن ترحيب دول مجلس التعاون بالإعلان الصادر في السابع من نوفمبر الماضي بشأن التزام الأطراف السودانية بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية «للتوصل إلى اتفاق يخفف من معاناة الشعب السوداني الشقيق ويلبي تطلعاته، ويسهم في تعزيز أمن البلاد واستقرارها وازدهارها في جميع المجالات».

في الأثناء، دعت دولة قطر الأطراف السودانية المتحاربة إلى تحكيم صوت العقل واستئناف التفاوض بغرض الوصول إلى اتفاق ينهي القتال ويجنب المدنيين المزيد من المعاناة، مؤكدة ضرورة التعاون لتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين، والالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأكد بيان ألقته هند المفتاح، موقف دولة قطر الثابت تجاه وحدة وسلامة أراضي السودان، ورفض أي شكل من أشكال التدخل في شؤونه الداخلية، منوهة بضرورة تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعب السوداني، ومعربة عن الأسف لما آلت إليه حالة حقوق الإنسان هناك نتيجة القتال المستمر منذ ما يزيد على 10 أشهر.

الانتخابات الإيرانية.. 41 في المئة نسبة المشاركة حسب استطلاعات للرأي

إيرانيون يدلون بأصواتهم في الانتخابات التشريعية بأحد مراكز التصويت في طهران

«وكالات» : قدرت تقارير غير رسمية أمس السبت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية الإيرانية بنحو 40 في المئة، وسط ترقب لإعلان وزارة الداخلية عن نسبة المشاركة الرسمية.

وكانت استطلاعات رسمية قد أشارت إلى أن حوالي 41 في المئة فقط من الإيرانيين الذين لهم حق التصويت سيشاركون.

ودعي أكثر من 61 مليون إيراني للإدلاء بأصواتهم في نحو 60 ألف مركز اقتراع لاختيار أعضاء مجلس الشورى ومجلس خبراء القيادة.

من جهتها، قالت صحيفة «همشهري» إن أكثر من 25 مليون شخص، أو 41 في المئة من إجمالي عدد الناخبين، شاركوا في الانتخابات.

ووصفت «همشهري» الإقبال على الانتخابات الجمعة بأنه «صفعة 25 مليونا» للدعوات إلى مقاطعة الانتخابات، وذلك في عنوان رئيسي على الصفحة الأولى بجوار صورة لورقة اقتراع تصفع الرئيس الأميركي جو بايدن على وجهه.

وانخفضت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام 2020 لمستوى قياسي بلغ 42.5 في المئة، في حين شارك نحو 62 في المئة من الناخبين في عام 2016.

ومن المتوقع أيضا أن تؤكد هذه الانتخابات تراجع المعسكر الإصلاحي والمعتدل منذ انتخابات 2020. ولا يأمل هذا المعسكر سوى حصد بعض المقاعد بعدما استبعد مجلس صيانة الدستور عددا كبيرا من مرشحيه.

كما يُتوقع أن يعزز المحافظون سيطرتهم على مجلس خبراء القيادة، وهي هيئة مؤلفة من 88 عضوا من رجال الدين يُنتخبون لمدة 8 سنوات بالاقتراع العام المباشر، تقوم باختيار المرشد الأعلى الجديد وتشرف على عمله وعلى إمكان إقالته.

وكان المرشد الأعلى علي خامنئي قد حض الإيرانيين الأربعاء الماضي –اليوم الأخير من الحملة الانتخابية– على الاقتراع بكثافة.

واعتبر خامنئي أن المشاركة القوية في الانتخابات هي الضامن للأمن القومي، مشيرا إلى أنه «إذا رأى العدو ضعفا في الإيرانيين في مجال القوة الوطنية من نواحٍ مختلفة، فإنه سيهدد الأمن القومي».

رئيس البرلمان المجري يوقع قرار انضمام السويد لحلف «الناتو»

«وكالات» : وقّع رئيس برلمان المجر ساندور ليجاك على قرار البرلمان المجري المصادقة على انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وأحال التشريع إلى مكتب رئيس البلاد لإصداره، وفق ما أظهرت سجلات البرلمان المجري.

وهذا القرار الذي وقع عليه رئيس البرلمان المجري هو الأخير في سلسلة القرارات التي اتخذتها الدولة الشمالية منذ بدء الحرب الروسية على أوكرانيا بشأن الموافقة على انضمام السويد للحلف.

وكان البرلمان المجري وافق على انضمام السويد إلى الحلف يوم 26 فبراير الماضي، مما أزال آخر عقبة في درب ستوكهولم لإكمال الانضمام للحلف الذي يعد خطوة تاريخية بعد أن ظلت تلتزم الحياد منذ الحرب العالمية الثانية.

وأنهى تصويت المجر شهورا من التأخير لاستكمال التحول في السياسة الأمنية للسويد، وجاء في أعقاب زيارة قام بها رئيس الوزراء السويدي أولف كريسترسون إلى بودابست –يوم الجمعة الماضي– وقع خلالها البلدان على صفقة أسلحة.

وواجهت حكومة رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان ضغوطا من الشركاء في الحلف للموافقة على عضوية السويد. وأمام الرئيس المجري الآن نحو 5 أيام لإصدار التشريع.

وكان بروتوكول انضمام السويد إلى حلف الناتو، الذي يتطلب موافقة جميع الأعضاء الـ31 في الحلف، معلقا منذ مايو 2022، وكانت المجر آخر دولة توافق عليه.

وأعلنت ستوكهولم ترشيحها للانضمام إلى الحلف بعد شن روسيا حربا على أوكرانيا في فبراير 2022، وذلك بالتزامن مع طلب فنلندا الانضمام إلى الحلف في أبريل 2023.

وبالتالي، تخلت كل من السويد وفنلندا عن عقود من الحياد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، مع عدم الانحياز العسكري منذ نهاية الحرب الباردة.

زعيم عصابة يتوعد رئيس وزراء بمنعه من العودة إلى بلاده

من هايتي

«وكالات» : حذر زعيم عصابة في هايتي يدعى جيمي شيريزير، ويعرف أيضا باسم «باربكيو»، من أنه سيواصل مسعاه لإطاحة رئيس الوزراء أرييل هنري، وطلب من الأسر عدم إرسال الأطفال إلى المدارس «لتجنب الأضرار الجانبية»، مع تصاعد أعمال العنف في أجزاء من العاصمة.

ودوت أصوات إطلاق نار كثيف وتعطلت حركة المرور في بعض مناطق عاصمة هايتي، حيث فر المزيد من السكان من منازلهم القريبة من القتال، بينما كانت الحافلات المحترقة في الشوارع وملأت الحواجز المحترقة الهواء بدخان رمادي كثيف.

وقال زعيم العصابة في مؤتمر صحفي: «ستستمر المعركة بقدر مايلزم.. سنواصل قتال أرييل هنري. ولتجنب الأضرار الجانبية أبقوا الأطفال في المنازل».

وشيريزير ضابط شرطة سابق يرأس تحالفا من العصابات، وعطل البلاد عندما أغلق أكبر محطة نفط عام 2022، علما أنه يخضع لعقوبات من كل من الأمم المتحدة ووزارة الخزانة الأميركية.

وتواصلت أعمال العنف في العاصمة بور أو برنس، الجمعة، لليوم الثاني على التوالي، مع شن عصابات تسعى لإطاحة رئيس الحكومة هجمات قرب المطار الدولي وسجن في المدينة.

وقتل 4 شرطيين وأصيب العشرات الأشخاص منذ تفجر موجة العنف الأخيرة، فيما هنري موجود في كينيا لحشد التأييد لنشر قوة دولية مدعومة من الأمم المتحدة.

وفي وقت متأخر من الجمعة، وردت تقارير بأن مسلحين حاولوا السيطرة على ميناء الحاويات الرئيسي في العاصمة، بينما هددت العصابات بمهاجمة المزيد من مراكز الشرطة في المدينة.

وقال مكتب رئيس الوزراء في بيان، إن هنري «غاضب من أعمال العنف والإرهاب التي دبرتها عصابات مسلحة»، وقدم تعازيه لأسر الضحايا، قائلا إن الحكومة ستواصل العمل لحل النزاع.

فرنسا غاضبة من «مجزرة الطحين».. وماكرون يطالب بالعدالة

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ووزير الخارجية ستيفان سيجورنيه

«وكالات» : انتقد وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه السلطات الإسرائيلية معتبرا أنها مسؤولة عن منع وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، في حين قال الرئيس إيمانويل ماكرون إنه يشعر بالغضب ويطالب بالحقيقة والعدالة في ما يتعلق بدور الجنود الإسرائيليين في واقعة مقتل عشرات الفلسطينيين بينما كانوا ينتظرون تسلم مساعدات غذائية.

وقالت السلطات الصحية في غزة إن قوات الاحتلال الإسرائيلي قتلت بالرصاص أكثر من 100 فلسطيني –الخميس الماضي– بينما كانوا ينتظرون الحصول على مساعدات، في ما أطلق عليها «مجزرة الطحين»، بينما ألقت إسرائيل باللوم في الوفيات على الحشود التي تزاحمت حول شاحنات المساعدات قائلة إن «القتلى سقطوا إما بسبب التدافع أو تعرضهم للدهس».

لكن مسؤولا إسرائيليا عاد واعترف بأن القوات أطلقت النار فيما وصفه بـ«رد محدود» على حشود، شعرت القوات أنها تشكل تهديدا. وشكك في عدد الضحايا الذي أعلنته سلطات غزة، لكنه لم يذكر رقما محددا، وفقا لما ذكرته وكالة رويترز للأنباء.

وعبّر ماكرون عن شعوره بالغضب، وقال –في منشور على منصة إكس– إن «هناك سخطا شديدا إزاء الصور القادمة من غزة، حيث استهدف الجنود الإسرائيليون المدنيين. أعبر عن تنديدي الشديد لعمليات إطلاق النار هذه، وأدعو إلى الحقيقة والعدالة واحترام القانون الدولي».

وأضاف ماكرون أنه من الضروري التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في هذه الحرب.

من جانبه، انتقد وزير الخارجية الفرنسي –في مقابلة مع صحيفة لوموند الفرنسية نشرت أمس السبت– السلطات الإسرائيلية، وقال إنها مسؤولة عن منع وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

وأضاف سيجورنيه «من الواضح أن مسؤولية منع وصول المساعدات (إلى قطاع غزة) هي إسرائيلية»، مشيرا إلى أن الوضع الإنساني الكارثي «يؤدي إلى أوضاع لا يمكن الدفاع عنها ولا يمكن تبريرها، يتحمّل الإسرائيليون مسؤوليتها».

وكان سيجورنيه قال لإذاعة فرانس إنتير –الجمعة– إن باريس ستدعم دعوة الأمم المتحدة لإجراء تحقيق مستقل، مؤكدا أن «الوضع الإنساني في غزة كارثي منذ عدة أسابيع ما حدث لا يمكن تبريره أو الدفاع عنه.. يجب أن تكون إسرائيل قادرة على الإنصات لهذا وعليها أن تتوقف».